Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series

Volume 31
Issue 1 *31-1*

Article 9

2022

The Impact of Commitment to Implementing the Governance on Disclosure of Social Responsibility of the Companies Listed on Palestine Exchange

Majdi Wael Alkababji
Al-Quds Open University, Palestine., magdy79go@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jjoas-h

Part of the Business Commons

Recommended Citation

Alkababji, Majdi Wael (2022) "The Impact of Commitment to Implementing the Governance on Disclosure of Social Responsibility of the Companies Listed on Palestine Exchange," *Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series*: Vol. 31: Iss. 1, Article 9.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jjoas-h/vol31/iss1/9

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

VOL 31 NO 1 ISSN: 2708-9126

Jordan Journal of Applied Science

Humanities Series

Applied science Private University

The Impact of Commitment to Implementing the Governance on Disclosure of Social Responsibility of the Companies Listed on Palestine Exchange

أثر الالتزام بتطبيق الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

Majdi Wael Alkababji.*
Al-Quds Open University, Palestine.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 26 Dec 2020
Accepted 16 Feb 2021
Published 01 Apr 2022

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v31i1.288

***Corresponding author at** Al-Quds Open University, Palestine.

Majdi Wael Alkababji.

Email: magdy79go@yahoo.com.

Keywords:

Governance

Disclosure of social responsibility

Companies listed on Palestine Exchange.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

ABSTRACT

The study aimed to demonstrate the impact of commitment to implementing corporate governance represented by the principles :(Ensuring the basis of an effective corporate governance framework, the protection of shareholders and investors, the equitable treatment of shareholders, the role of stakeholders in corporate governance, disclosure and transparency, the responsibilities of the board) on disclosure of social responsibility of the companies listed on the Palestine Exchange. To achieve the study objectives, the researcher designed a questionnaire, and it was distributed to the study population of (49) companies, and the elements of social responsibility were measured by using content analysis through creating an index to measure the level of disclosure of social responsibility in the annual reports to the year 2019 of companies listed on Palestine Exchange. The results showed that the highest percentage of total disclosure of the elements of social responsibility was in the bank sector, and the lowest was in the industrial and investment sectors, and there was a positive impact of some principles of governance represented (Ensuring the basis of an effective corporate governance framework, the role of stakeholders in corporate governance, disclosure and transparency, the responsibilities of the board) on disclosure of social responsibility of the companies. The researcher has offered many recommendations, the most important ones are: enhancing the interest of corporate administrations, especially the industry and investment sectors, with social responsibility and its disclosure, and the necessity of activating the laws governing which oblige companies to apply the principles of corporate governance according to high measurements, and directing companies to disclose social responsibility through the formulation of legal frameworks for social responsibility.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق الحوكمة ممثلة بمبدأ(أساس محكم وفعال، حماية المساهمين والمستثمرين، المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين، دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بصميم استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ (٤٩) شركة مساهمة عامة، كما تم قياس عناصر المسؤولية الاجتماعية وذلك باستخدام تحليل المحتوى Content Analysis من خلال بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للعام ٢٠١٩ للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة إفصاح إجمالية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاع البنوك، وأقلها كانت في قطاعي الصناعة والاستثمار، كما أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لبعض مبادئ الحوكمة ممثلة(أساس محكم وفعال، دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة، الإفصاح و الشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: تعزيز اهتمام إدارات الشركات وخصوصا قطاعي الصناعة والاستثمار بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وضرورة تفعيل القوانين الناظمة التي تلزم الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة وفق قياسات مرتفعة، وتوجيه الشركات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عبر صياغة أطر قانونية للمسؤولية الاجتماعية.

المقدمة:

أدى انتشار ظاهرة تعثر الشركات المساهمة والبنوك العالمية، وازدياد حالات الانهيارات المالية للشركات الكبرى في الدول المتقدمة والنامية، كالانهيارات الكبرى التي حدثت في مجموعة من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية في العام ١٩٩٧، وأزمة شركة Enron و WorldCom وغيرها من الشركات، وصولا إلى أزمة شركة KPMGللتدقيق العالمية في جنوب أفريقيا للعام ٢٠١٨ (الكبيجي، ٢٠١٨)، إلى فقدان الثقة بالبيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تصدر عن الشركات، وتعود تلك الانهيارات في معظمها إلى الفساد المالي والإداري لتلك الشركات، ونقص الممارسات المالية السليمة، وافتقار الشفافية والإفصاح المحاسبي (Azzoz & Khamees,2016;Cheng et al. 2015، الكبيجي، ٢٠١٩، أبو عواد، الكبيجي، ٢٠١٤).

وقد ظهرت الكثير من المحاولات للتأثير على درجة الثقة في البيانات المالية، وقد تمحورت تلك المحاولات في اتجاهين، الأول في تطوير المعايير المحاسبية لتتلاءم مع البيئة الاستثمارية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الرئيسية من ورائها، أما الاتجاه الثاني في تحسين البيئة المحيطة التي تصدرها البيانات المالية، والمتمثلة في البيئة الداخلية والخارجية للشركة من سياسات وإجراءات وعلاقات والتي عرفت بحوكمة الشركات(فريد، ٢٠١٤; الاغا، ٢٠١١). كما أدى اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية والمهنية بمفهوم حوكمة الشركات إلى وضع وتنفيذ مجموعة من القواعد والمبادئ تهدف إلى التحكم بما تتخذه الإدارة من قرارات، وما تقوم به من أفعال تصب في إطار مصالح أصحاب المصلحة، وحملة الأسهم بشكل عام والملاك بشكل خاص، حيث يبحث المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم عن الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات في تطبيقاتها، والتي تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها. ففي الوقت الذي تعتبر فيه المسؤولية الاجتماعية محور الاهتمام في الدول المتقدمة، نجد أن الشركات تتنافس فيما بينها بشكل كبير وتحاول تقديم الأفضل، في ظل وجود هيئات حماية المستهلك، واتحادات العمال، وقوانين وتشريعات حكومية تدعو الشركات لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية (الساقي ونور،٢٠٠٦; Alkababji, 2014).

على الصعيد المحلي فإن أنظار المجتمع الفلسطيني تتجه بشكل عام نحو الشركات المساهمة العامة من خلال مدى التزامها بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، بصفتها أداة تستخدمها الشركات في توظيف مخرجاتها لتساعدها في ترشيد اتخاذ القرارات، والتي تعظم المنفعة العائدة عليها وعلى المجتمع ككل.

مشكلة الدراسة:

تمثل المسؤولية الاجتماعية لوحدات الأعمال مشكلة غير محددة المعالم في ظل غياب التأطير القانوني للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وغياب برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات الشركة؛ لذا تختلف الشركات في بيان أو إظهار الدور الذي تقوم به اتجاه المجتمع تحقيقا لدورها الاجتماعي، إضافة إلى سعي بعض الشركات إلى المبالغة أحيانا في إظهار الدور الذي تقوم به اتجاه المجتمع، رغبة في تحسين سمعتها في السوق وليس من واقع تفعيل خدمة المجتمع والبيئة، وعليه فإن قواعد حوكمة الشركات وفق متطلبات مدونة الحوكمة الفلسطينية تمثل نظاما وإطارا يتضمن العديد من العناصر التي تعمل معا بهدف ضبط أداء الإدارة وما تتخذه من قرارات وأفعال، لجعله يصب في مصلحة حملة الأسهم والملاك، وأصحاب المصالح.

ونظرا لوجود عدة قواعد للحوكمة والتي قد تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فانه يمكن صياغة سؤال الدراسة الرئيسي، بالاتي:

السؤال الرئيسي: ما مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١-ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (أساس محكم وفعال) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

٢-ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (حماية المساهمين والمستثمرين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

٣-ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

٤-ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

٥-ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (الإفصاح و الشفافية) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

٦-ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (مسؤوليات مجلس الإدارة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني المتقلب تماشيا مع الظروف السياسية التي تحكم دولة فلسطين، مما يتطلب توفير الثقة لكل من المستثمرين والمساهمين، وعبر انعكاس ايجابيات الامتثال لقواعد الحوكمة والتي تعمل على التقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات.

كما تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي تشغلها حوكمة الشركات بشكل عام وفق متطلبات مدونة الحوكمة الفلسطينية (٢٠٠٩) والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكلٍ خاص، في توفير المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي التقارير المالية نظرا لاتساع نطاق الفئات المهتمة بأمور الشركة، وبذلك تتوضح أهمية مسؤولية الشركات الاجتماعية للمستخدمين، وتتضح أيضا ضرورة إدراك الشركات لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية (الأرباح) وأهدافها الاجتماعية، فالنجاح الاقتصادي للشركة مرهون بالنجاح في نشاطها الاجتماعي، لذا أصبحت الشركة ملزمة بالمسؤولية الاجتماعية إما قانوناً وإما عرفا وإما دينيا.

الاطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الآونة الأخيرة نتيجة التحول إلى اقتصاديات السوق، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، واتساع حجم المشروعات، وانفصال الملكية عن الإدارة، وضعف نظم الرقابة الداخلية خاصة على ممارسات المديرين في الشركات، وما نتج عن ذلك من انهيار بعض الوحدات الاقتصادية العالمية العملاقة، والى زعزعة الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح في مدى صدق وعدالة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد حدا ذلك الدول إلى اتخاذ العديد من القوانين والإجراءات منها قانون Sarbanes- Oxley Act-2002، الذي فرض على الشركات- التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية- تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة، كما لذلك القانون الأثر الكبير في صياغة مفهوم حوكمة الشركات ومتغيراتها الأساسية، وتفعيل الياتها للتأكيد على جودة المعلومات المحاسبية وتوفيرها بشفافية وفي الوقت المناسب، وبما يضمن حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة (Kamran,2014;Tangjitprom, 2013; Agrawal& Mohammad et al. 2016; Chadha, 2004).

ورغم تعدد تعريفات الحوكمة في الأدبيات والدراسات السابقة، فقد أجمع كل من (Okpara, 2011; Heenetigala & Armstrong,2011; Hussian et al. 2015; La Porta et al.2000) على تعريف الحوكمة بأنها " مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها حماية المستثمرين الخارجيين أنفسهم من استغلال المديرين في الشركة، وكذلك المساهمين المسيطرين في الشركة ". ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development-OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، حيث عرفت بأنها" مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة. وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج. والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة " (OECD, 2015). كما وقد تعددت مبادئ حوكمة الشركات والتي تمثل العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة ،مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن (OECD)عام ١٩٩٩ والتي تم إعادة صياغتها عام ٢٠٠٤ والعام ٢٠١٧ ، وبقدر المدى الذي تعتبر فيه هذه المبادئ قابلة للتطبيق، فإنها قد تكون أيضا أداة مفيدة لتحسين الحوكمة المؤسسية في تلك المؤسسات التي لا يجرى تداول أسهمها، مثل المنشآت المملوكة ملكية خاصة أو المملوكة للقطاع العام. وتمثل المبادئ أساسًا مشتركًا تعتبره دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمرًا ضروريا لا غنى عنه لتنمية الممارسات الجيدة للحوكمة (مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية، ٢٠٠٩؛ www.cipe.org; www.hawkama.net ؛الكبيجي، وأبو عواد، ٢٠١٤). ومن تلك المبادئ (وجود أساس محكم وفعال، حماية المساهمين والمستثمرين، المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة، الإفصاح و الشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة).

ماهية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات في تحسين الصورة الذهنية لها، وزيادة تحسين سمعتها وبالتالي تعظيم الأرباح وتعزيز نجاحها المستمر. فالشركات اليوم لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط بالوطن الذي تعيش فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب الشركات، وضغوط لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه وتستفيد منه، ولعل قيام هذه الشركات بدورها التجاري في المجتمع يعد أمرا حيويا، إذ إن عدم قيامها بذلك قد يضر بسمعتها ومكانتها ويحملها المزيد من التكاليف الخاصة بممارسة الأنشطة التجارية ويقلل من قدرتها التنافسية. كما أن الشركات أيضا أصبحت جزءا من نسيج التنمية في كل بلدان العالم ويتعاظم دورها في الدول النامية على وجه الخصوص، لذا لا بد على الشركات أن تحدث التوازن بين تحقيق مصالحها وتزويد مكاسبها من ناحية وبين تواصلها الاجتماعي ومسؤوليتها تجاه المجتمع من ناحية أخرى (أنور، ٢٠١٠ ; Hunjra et al. 2020; Karagiorgos, 2010; Jerotich & Mwangi, 2013;).

وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية " على أنها التزام الشركات في المساهمة بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم، وتحسين الحياة ونمطها لكل من الأفراد والمجتمع ككل، من خلال القيام بالأعمال التجارية بشكل جيد يسعى للتنمية الشاملة، أي في جميع الأنشطة المقدمة من قبل المنظمة تجاه جميع الأطراف (Starks, 2009). وأن المسؤولية الاجتماعية تمثل التزام طوعي لمنظمات الأعمال في المساهمة في الأهداف الاجتماعية والبيئية (Alkababji, 2014)، كما وللمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة في تحسين أداء المنظمة، وترسيخ المظهر الإيجابي للمنظمة خصوصا لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، اذا ما تم اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، من شأنها تحسين مناخ العمل للمؤسسة في حال التزمت بالمسؤولية الاجتماعية، كما تؤدي إلى بث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة(عيسى، ٢٠١٩). كما وقد تعددت أبعاد المسؤولية الاجتماعية وقد أجمع العديد من الباحثين بشمولية الخمسة أبعاد التالية (Carroll, 1991; Adams ,2004, Samy et al. 2010, Alkababji, 2014، الزامل ٢٠١٥، عيسى- ٢٠١٩): المسؤولية اتجاه المجتمع، والعملاء، والموظفين، والبيئة، والمساهمين.

كما يرى الباحث أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية يعزز القيمة الإعلامية والإفصاح السردي Narrative Disclosure من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، ويعزز الجانب القانوني المحاسبي وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ((١) عرض القوائم المالية) حول عرض أية معلومات أخرى يصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية، وأن الالتزام بالإفصاح أيضا يعزز الاعتبارات الدولية الخاصة بإبداء رأي المدقق الخارجي وفق معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠-نتائج وتقارير التدقيق(المعدل)، وكذلك معيار التدقيق رقم (٢٠٠- المبادئ العامة والمسؤوليات)، واللذان يوضحان أن تكوين رأي المدقق سيعتمد على اطار إعداد التقارير المالية المعمول به وأي قانون أو نظام معمول به في الدولة والتي منها مدونة حوكمة الشركات في فلسطين ٢٠٠٩، ويقع على عاتق المدقق الخارجي إبلاغ المستخدمين والإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالمسائل الناشئة عن عملية التدقيق، كما يلتزم المدقق بالاطلاع على البيانات الخاصة التي تم الإفصاح عنها خارج القوائم المالية ويشير في تقريره بالامتثال لمعايير التدقيق الدولية من خلال إجرائه لعملية التدقيق للافصاحات الواردة.

ويرى الباحث أيضا، ان الحوكمة ترتكز على ضبط كافة العمليات والقرارات الصادرة عن المؤسسات وفق ما تقتضيه القواعد المهنية وأخلاقيات العمل، وبما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها في مناطق عمل المؤسسات، وعليه فإن مفهوم الحوكمة يتقاطع مع المسؤولية الاجتماعية في تحديد مسؤوليات المؤسسة تجاه قطاع أصحاب المصالح والمهتمين.

الدراسات السابقة:

هدفت الدراسة الأدبية (Hazen, 2020) إلى التركيز على الحاجة المتزايدة إلى تحسين افصاحات الشركات المساهمة العامة عن المسؤولية الاجتماعية والحوكمة البيئية الاجتماعية، وقد بررت الدراسة تلك الإفصاحات إلى حاجة رغبات المستثمرين، وارتفاع واستمرار الضغط على لجنة الأوراق المالية SEC، والبورصات لدعم عمليات الإفصاح بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة، إلا أن الدراسة أظهرت رغم استمرار الضغط من أجل الإفصاحات لم تنفذ لجنة الأوراق المالية والبورصات ذلك المطلب، وجعلت الإفصاح عن تلك العناصر طوعية، وعملت الهيئات المهنية على وضع إرشادات للشركات المساهمة العامة بخصوص عملية الإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وقد دعم التوجه السابق **دراسة (Hunjra et al. 2020)** فقد بينت كيف تؤثر المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات على مخاطر انهيار أسعار الأسهم في قطاع التصنيع في الهند وباكستان، لبيانات تسع سنوات ممتدة من العام ٢٠١٠ حتى العام ٢٠١٨ لـ٣٥٣ شركة تصنيع، وقد أظهرت النتائج ان إفصاح الشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يقلل من مخاطر انهيار أسعار الأسهم، بينما يظهر أن حجم مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي تؤثر سلبيا على مخاطر انهيار أسعار الأسهم. وقد توافت نتائج الدراسة السابقة دراسة **(عيسى، ٢٠١٩)** التي هدفت إلى معرفة أثر الإفصاح عن معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والتي بلغت ٥٦ شركة، وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي لمستوى الإفصاح عن معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية، وأن الحوكمة تحد من الفساد والتلاعب وسوء الإدارة في الشركات، وأن الشركات التي قامت بالإفصاح عن للمسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية تؤثر إيجابيا على صورة الشركة لدى أصحاب المصالح الأمر الذي يحسن من القيمة السوقية للشركات. كما اتفقت الدراسة السابقة مع **دراسة (Yiwei et al. 2017)** والتي هدفت إلى بيان أثر الإفصاحات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على قيم الشركة، وذلك عبر دراسة مجموعة كبيرة من القطاعات التي تتألف من ٣٥٠ شركة مدرجة في فاينشال تايمز للأوراق المالية في المملكة المتحدة، توصلت الدراسة أن هناك ارتباطا إيجابيا بين درجة الإفصاح البيئي والاجتماعي وعن الحوكمة على قيمة الشركات، واقترحت أن التحسين من الشفافية والمسائلة وتعزيز ثقة أصحاب المصالح لعبت دورا فعالا في تعزيز قيمة الشركات، وأن دعم المدير التنفيذي لتلك الإفصاحات يؤثر على قيمة الشركات. وقد اتفقت الدراسة السابقة **مع دراسة (Alkababji, 2014)** التي هدفت إلى قياس على مدى ممارسة الإفصاح الطوعي عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتأثير كل من حجم الشركة ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية الصادرة عن ٤٨ شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد أشارت النتائج إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان منخفض لدى الشركات مع وجود تباينات بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وأن هناك علاقة إيجابية بين نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم الشركة، ونوع القطاع الاقتصادي. أما **دراسة (الكبجي، ٢٠١٩)**فقد هدفت إلى بيان دور الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات وعلاقتها في تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج جونز المعدل (Jones, 1991)(Dechow et al.1995-1996)، على مدار سلسة زمنية من العام ٢٠١٢-٢٠١٥، وقد أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة، إضافة إلى وجود علاقات متباينة بين أبعاد حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة المحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية لجان التدقيق وامتلاك أعضاؤها الكفاءة والخبرة الكافية. أما **دراسة (أبو عواد، الكبجي، ٢٠١٤)** فقد هدفت إلى قياس أثر الحوكمة المؤسَّسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية، عبر استخدام نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية (Credit Lyonnais Securities Asia-CLSA) لتصنيف البنوك وفق ثلاثة مستويات للحوكمة المؤسسية (منخفضة، متوسطة ، مرتفعة)، وتطبيقه ليلائم البيئة الفلسطينية، كما تم تطوير استبانة لقياس أبعاد الحوكمة المؤسسيَة (المسؤولية والمساءلة، الشفافية والإفصاح، الاستقلالية، العدالة). أظهرت النتائج إلى إمكانية تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية" لتصنيف البنوك التجارية الفلسطينية المحليَة وفق ثلاث مستويات للحوكمة المؤسسية، وقد تبين وجود تباين واسع في مستويات الحوكمة بين بنوك العينة، وان هناك تأثير للحوكمة المؤسسية في ثلاثة مؤشرات للأداء المالي وهي نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة الربح لكل سهم عادي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على أهمية تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية من الناحية النظرية، والى أهمية تأثير حوكة الشركات على أسعار الأسهم وقيمة الشركة، وبيان دور الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات في تقييد ممارسات إدارة الأرباح، وبعض الدراسات استخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات. إلا أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة بشمولية متغيرات قياس الحوكمة وفق متطلبات مدونة الحوكمة الفلسطينية، وكذلك الاختبارات الإحصائية المستخدمة، واستخدام منهجية تحليل المحتوى Content Analysis لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في سبيل توظيف مخرجاتها لتساعدها في ترشيد اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى استخدام الاستبيان لقياس مبادئ حوكمة الشركات، كما واختلاف أهداف الدراسات السابقة عن أهداف الدراسة الحالية التي سعت الى بيان أثر الالتزام بتطبيق الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. كما وتعد من الدراسات القليلة-حسب علم الباحث- التي تناقش الموضوع الحالي خصوصا في بيئة الأعمال الفلسطينية عبر الجمع بين متغيري الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة.

-فرضيات الدراسة:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة وللإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير لتطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يؤثر توفر مبدأ أساس محكم وفعال على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثانية: يؤثر توفر مبدأ حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثالثة: يؤثر توفر مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرابعة: يؤثر توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الخامسة: يؤثر توفر مبدأ الإفصاح و الشفافية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية السادسة: يؤثر توفر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

-مجتمع وعينة ونطاق الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها ٤٩ شركة خلال العام ٢٠١٩، وقد خاطبهم الاستبيان عبر الأفراد العاملين في إدارة الشركة، وتم الاعتماد في اختيار عينة الدراسة على أسلوب العينة الملائمة (Convenience Sample) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس الملائمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم من داخل الشركة، وقد تمت عملية توزيع الاستبانات بواقع استبانة واحدة لكل شركة، وقد تم استرداد (٣٤) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استرداد ٦٩,٣%. إضافة إلى قيام الباحث بعمل تحليل محتوى للتقارير المالية المفصح عنها للعام ٢٠١٩ في الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين لكافة الشركات المدرجة في سوق فلسطين والبالغ عددها (٤٩) تقرير مالي، لغرض الوصول إلى نتائج دقيقة تقيس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. (www.pex.ps).

-أساليب جمع البيانات:

١-قياس مبادئ حوكمة الشركات: اعتمد الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات لدراسة تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تكونت من ٥٢ فقرة مقسمة إلى ٦ محاور تتمثل في مبادئ حوكمة الشركات(وجود أساس محكم وفعال، حماية المساهمين والمستثمرين، المعاملة العادلة والمتساوية، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية)، وذلك بالاستناد إلى مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية ٢٠٠٩، وكذلك الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة: (الكبيجي،٢٠١٩؛ عيسى ، ٢٠١٩، أبو عواد، والكبيجي،٢٠١٤؛ Karagiorgos, 2010; Yiwei et al, 2017; مدونة الحوكمة الفلسطينية، ٢٠٠٩)

٢-قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: تم الاستناد إلى الدراسات السابقة(Hunjra et al. 2020, Alkababji, 2014, Hossain, 2006) التي تطرقت لقياس عناصر المسؤولية الاجتماعية وذلك من أجل استخدام تحليل المحتوىContent Analysis للتقارير المالية للشركات، وقد تم بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال مراجعة التقارير السنوية للعام ٢٠١٩ للشركات عينة الدراسة لمعرفة مستوى إفصاح تلك الشركات عن العناصر التي تضمنها المؤشر (www.pex.ps).

وصف مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: يتكون مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من مؤشرات رئيسية يتفرع عنها عدد من العناصر التفصيلية والبالغة (٢٠ عنصرا)، أما المؤشرات الرئيسية فهي: الإفصاح عما تقدمه الشركة (للموظفين، للمجتمع المحلي، المنتج والعملاء، حماية البيئة).

لقياس مستوى الإفصاح الكلي للمسؤولية الاجتماعية تم استخدام طريقة المؤشر غير المرجح Unweighted Index حيث تم إعطاء قيمة (صفر) للشركات التي لم تفصح، وإعطاء قيمة (١) للشركات التي أفصحت (Alkababji, ٢٠١٤).:

والمؤشر غير المرجح يقيس نسبة قيمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها مقسوما على العناصر الكلية التي يتضمنها مؤشر الإفصاح، وعليه فان كل بند في المؤشر يعتبر متساوي الأهمية النسبية للمستخدم العادي.

وبالتالي فان نموذج الإفصاح لمؤشر المسؤولية الاجتماعية يقيس الإفصاح الكلي للشركة كما يلي:

$$TD = \sum_{i=1}^{n} di$$

حيث أن:

TD=Total Disclosure الإفصاح الكلي يعبر عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

d تساوي ١ اذا أفصحت الشركة، وتكون ٠ صفرا اذا لم تفصح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية والتي تقيس مستوى الافصاح الكلي.

سيعرض الجدول أدناه معدل الإفصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات حسب نوع القطاع للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

جدول رقم (١) معدل الإفصاح عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية في القطاعات الفلسطينية

القطاع	عدد الشركات بكل قطاع	مؤشر الموارد البشرية	مؤشر المجتمع المحلي	مؤشر المنتج والعملاء	مؤشر حماية البيئة	متوسط الإفصاح الكلي
قطاع البنوك	٦	٥٠%	٦٠%	٥٠%	٢٩%	٣١,٥%
قطاع الخدمات	١١	٢٠%	٢٠%	٢٠%	١٦%	٦,٩٠%
قطاع الصناعة	١٤	٣٠%	٣٠%	٠%	٣,٦%	٤,٥٤%
قطاع الاستثمار	١١	٢٠%	٢٠%	٠%	١١%	٤,٦٣%
قطاع التأمين	٧	٣٠%	٢٠%	٢٠%	١١%	١١,٥٧%

وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة إفصاح إجمالية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاع البنوك بنسبة إجمالية (٣١,٥%)، وتحديدا بنسبة (٦٠%) لمؤشر المجتمع المحلي و(٥٠%) لمؤشر الموارد البشرية ومؤشر المنتج والعملاء، و(٢٩%) لمؤشر حماية البيئة. ورغم الضعف العام لمستوى الإفصاح الكلي لقطاع البنوك، إلا أنه يعد الأفضل مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وقد يعود سبب إفصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية كنوع من أنواع المنافسة لجذب المستثمرين والعملاء وبالتالي زيادة الأرباح، وكذلك إلى التزامها بمدونة حوكمة البنوك، والتي يفرض تطبيقها على قطاع البنوك بموجب قانون البنوك رقم(٩) لسنة ٢٠١٠ الصادر من قبل سلطة النقد الفلسطينية (www.pma.ps).

وأظهرت النتائج أيضا أن أقل نسبة إفصاح إجمالية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاعي الصناعة والاستثمار بنسبة إجمالية (٤,٥٤%، ٤,٦٣%) على التوالي، وتحديدا فيما يتعلق بمؤشر المنتج والعملاء، حيث لم تفصح أي شركة من القطاعين عن أي عنصر من عناصر الإفصاح في هذا المجال، وأيضا لم يفصح قطاع الصناعة سوى نسبة (٣,٦%) عن مؤشر حماية البيئة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف ثقافة الشركات في هذين القطاعين بالقضايا البيئية والاجتماعية، وغياب الممارسة التنظيمية بما تمثله من خطط وأهداف، وقضايا شهادات الجودة العالمية، ولوجود شركات محتكرة للمنتجات ضمن تلك القطاعات، ولغياب القوانين الملزمة والخاصة بقطاعات المساهمة ضمن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها اختيارية.

تحليل وعرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

-تحليل أسئلة الدراسة:

الجداول التالية تبين النسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات، وأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

السؤال الأول: ما مدى تأثير تطبيق مبدأ(أساس محكم وفعال) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

الجدول رقم(٢): مبدأ وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الرقم	وجود مبدأ أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
١	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة	٣,٩١	٠,٦٧	٧٨,٢%	مرتفعة
٢	تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تفصح عنها الشركة تجاه البيئة	٣,٨٢	٠,٧٦	٧٦,٥%	مرتفعة
٣	تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات بصفة دورية ومنتظمة تتعلق بالبيئة والمجتمع المحلي	٣,٧٩	٠,٧٧	٧٥,٩%	مرتفعة
٤	يتوفر هيكل تنظيمي يوضح تحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطبيق الحوكمة	٣,٧٤	٠,٩٩	٧٤,٧%	مرتفعة
٥	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها	٣,٥٩	٠,٨٦	٧١,٨%	مرتفعة
٦	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة للأداء الإداري والمالي في الشركات	٣,٥٦	٠,٩٦	٧١,٢%	مرتفعة
٧	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات المساهمة العامة	٣,٤٤	٠,٨٢	٦٨,٨%	مرتفعة
٨	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	٣,٣٥	٠,٩٥	٦٧,١%	متوسطة
٩	تتوافق المتطلبات المجتمعية والبيئية مع قوانين الشركات المعمول بها	٣,٣٢	١,٠٤	٦٦,٥%	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٦١	٠,٦١	٧٢,٣%	مرتفعة

الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٩١)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (تتوافق المتطلبات المجتمعية والبيئية مع قوانين الشركات المعمول بها) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٣٢). يتبين لدى الباحث ان لدى المبحوثين قناعة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بشكل عام، يستثنى من ذلك ما يراه المبحوثين من ضرورة قيام الهيئات الإشرافية والرقابة بتطوير الأسلوب والطريقة التي تتبعها لتنفيذ متطلبات الحوكمة. وقد يرجع السبب في وجود مثل هذا الرأي إلى حداثة تنفيذ مفهوم الحوكمة وقناعة الشركات لأهمية تأثير الحوكمة على الشركات في فلسطين. بالرغم من ارتفاع قناعة المبحوثين حيال توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة، يرى المبحوثين وجود حاجة إلى تطوير قوانين الشركات المعمول بها وذلك من حيث توافقها مع المتطلبات المجتمعية والبيئية. قد يكون سبب ذلك هو عدم وجود نصوص ومتطلبات واضحة تظهر مسؤولية الشركات اتجاه المتطلبات الاجتماعية والبيئية.

السؤال الثاني: ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (حماية المساهمين والمستثمرين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

الجدولتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول السابق أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(٣,٧٨) والانحراف المعياري الكلي مقداره(٠,٤٥) بوزن نسبي(٧٥,٦%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين كانت مرتفعة. وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة) بمتوسط حسابي مقداره (٤)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤثر على الشركة) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٤١). يستدل الباحث مما سبق، بوجود قناعة كبيرة لدى المبحوثين بأهمية اطلاع المساهمين بمسؤولياتهم حيال برامج وأنشطة الشركات اتجاه المجتمع والبيئة، قد تستند هذه الأهمية على ما يراه المبحوثين من حقوق ممنوحة للمساهمين، سواء حقهم في الاطلاع والحصول على معلومات تخص أنشطة الشركات اتجاه المجتمع والبيئة، إلى حق المشاركة والتصويت في الاجتماعات بشكل عادل في كل ما يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع أو البيئة أو الموظفين.

السؤال الثالث: ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

الجدول رقم(٣): مبدأ حماية المساهمين والمستثمرين

الرقم	توفر مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
١	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة	٤,٠٠	٠,٤٩	٨٠,٠%	مرتفعة
٢	يحق للمساهمين الاضطلاع على إجراءات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	٣,٩٧	٠,٤٦	٧٩,٤%	مرتفعة
٣	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	٣,٩٧	٠,٥٢	٧٩,٤%	مرتفعة
٤	توجد آلية سهلة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين	٣,٩١	٠,٦٢	٧٨,٢%	مرتفعة
٥	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة والمتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	٣,٩١	٠,٥١	٧٨,٢%	مرتفعة
٦	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في الاجتماعات بشكل عادل في كل ما يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع أو البيئة أو الموظفين	٣,٨٨	٠,٥٤	٧٧,٦%	مرتفعة
٧	يشارك المساهمون في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي في الشركة بما قد يحافظ على البيئة	٣,٧٤	٠,٧٥	٧٤,٧%	مرتفعة
٨	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخابات والعزل	٣,٧١	٠,٦٨	٧٤,١%	مرتفعة
٩	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة تجاه البيئة بصورة دورية ومنتظمة وبسهولة	٣,٧١	٠,٨٤	٧٤,١%	مرتفعة
١٠	يوفر قانون السوق عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه في الرقابة على إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية	٣,٦٥	٠,٦٩	٧٢,٩%	مرتفعة
١١	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن العملاء والموظفين	٣,٥٠	٠,٩٠	٧٠,٠%	مرتفعة
١٢	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤثر على الشركة	٣,٤١	٠,٩٢	٦٨,٢%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	٣,٧٨	٠,٤٥	٧٥,٦%	مرتفعة

الرقم	توفر مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
١	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم المتعلقة بالبيئة	٤,٠٣	٠,٣٩	٨٠,٦%	مرتفعة
٢	يتم معاملة جميع المساهمين وفق أسس وقواعد واضحة وثابتة	٣,٩٧	٠,٣٩	٧٩,٤%	مرتفعة
٣	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين	٣,٩٧	٠,٣٩	٧٩,٤%	مرتفعة
٤	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول المجتمع المحلي وحقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	٣,٩٧	٠,٤٦	٧٩,٤%	مرتفعة
٥	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	٣,٧٩	٠,٦٤	٧٥,٩%	مرتفعة
٦	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية في ما يتعلق بالواجبات تجاه البيئة والمجتمع المحلي	٣,٧٦	٠,٧٨	٧٥,٣%	مرتفعة
٧	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين والمجتمع المحلي	٣,٧٤	٠,٦٢	٧٤,٧%	مرتفعة
٨	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين بكل ما يتعلق بدورها تجاه البيئة	٣,٧٤	٠,٦٧	٧٤,٧%	مرتفعة
٩	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية	٣,٧١	٠,٧٦	٧٤,١%	مرتفعة
١٠	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود	٣,٣٢	٠,٩١	٦٦,٥%	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٨٠	٠,٣٩	٧٦,٠%	مرتفعة

الجدول رقم(٤): مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين

شير الدرجة الكلية الواردة في الجدول السابق أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(٣,٨) والانحراف المعياري الكلي مقداره(٠,٣٩) بوزن نسبي(٧٦%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين مرتفعة. وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم المتعلقة بالبيئة) بمتوسط حسابي مقداره (٤,٠٣)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يوجد وسائل لإزالة

يستدل الباحث مما سبق، بوجود قناعة لدى المبحوثين بأن جميع المساهمين سواء كبارا أو صغارا، لهم دور محوري في تفعيل أنشطة الشركات اتجاه المجتمع والبيئة، حيث يرى المبحوثين ان صغار المساهمين منحوا الحقوق التي تمكنهم من الاطلاع بدورهم في تفعيل ومراقبة أنشطة الشركة اتجاه المجتمع والبيئة كسائر الأنشطة المهمة الأخرى.

السؤال الرابع: مدى تأثير تطبيق مبدأ (دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

الجدول رقم(٥): مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة

الرقم	توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
١	يتم تسهيل مهمات أصحاب المصالح ووفقا لأحكام القانون ودون الإضرار بالمجتمع المحلي	٣,٩١	٠,٥١	٧٨,٢%	مرتفعة
٢	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية بما قد يضر بهم أو بالمجتمع المحلي	٣,٧٩	٠,٦٤	٧٥,٩%	مرتفعة
٣	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء تجاه المجتمع المحلي	٣,٧٦	٠,٧٠	٧٥,٣%	مرتفعة
٤	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	٣,٦٢	٠,٧٤	٧٢,٤%	مرتفعة
٥	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	٣,٦٢	٠,٨٥	٧٢,٤%	مرتفعة
٦	يتم الاجتماع مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات	٣,٤١	٠,٩٢	٦٨,٢%	مرتفعة
٧	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات عند المشاركة في الأنشطة البيئية	٣,٣٥	٠,٨١	٦٧,١%	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٦٤	٠,٤٩	٧٢,٨%	مرتفعة

تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أعلاه أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(٣,٦٤) والانحراف المعياري الكلي مقداره(٠,٤٩) بوزن نسبي(٧٢,٨%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين) كانت مرتفعة. وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (يتم تسهيل مهمات أصحاب المصالح ووفقا لأحكام القانون ودون الإضرار بالمجتمع المحلي) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٩١)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات عند المشاركة في الأنشطة البيئية) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٣٥). يستدل الباحث مما سبق، بوجود تأييد مرتفع للمبحوثين حيال مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء اتجاه المجتمع المحلي، والذين هم أنفسهم جزء منه. حيث انه من المؤكد ان تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في مثل تلك الأنشطة هي أحد العوامل الهامة لإنجاح وضمان فعاليتها وتحقيق أهدافها.

السؤال الخامس: ما مدى تأثير تطبيق مبدأ (الإفصاح والشفافية) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

الجدول رقم(٦): مبدأ الإفصاح والشفافية

الرقم	توفر مبدأ الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
١	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم	٣,٩١	٠,٦٧	٧٨,٢%	مرتفعة
٢	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	٣,٥٣	٠,٩٣	٧٠,٦%	مرتفعة
٣	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	٣,٣٨	٠,٩٥	٦٧,٦%	متوسطة
٤	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته في المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع المحلي والعملاء والموظفين	٣,٢٤	٠,٩٩	٦٤,٧%	متوسطة
٥	يؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع المحلي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين	٣,٢١	٠,٨٤	٦٤,١%	متوسطة
٦	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة حول المساهمين أو الموظفين	٣,٠٦	١,٠٧	٦١,٢%	متوسطة
٧	يتم الإفصاح عن المسؤولية تجاه البيئة من خلال بنود التقرير المالي السنوي	٢,٩٧	١,٠٩	٥٩,٤%	متوسطة
٨	يتم الإفصاح عن المسؤولية تجاه المجتمع المحلي من خلال التقرير المالي السنوي	٢,٩٤	١,١٠	٥٨,٨%	متوسطة
٩	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي تتبعه الإدارة من أجل تعظيم مناهجها	٢,٨٨	١,٠١	٥٧,٦%	متوسطة
	الدرجة الكلية	٣,٢٤	٠,٧٨	٦٤,٧%	متوسطة

تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أعلاه أن اتجاهات المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(٣,٢٤)، والانحراف المعياري الكلي مقداره(٠,٧٨) بوزن نسبي(٦٤,٧%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح متوسطة. وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة(يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٩١)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي تتبعه الإدارة من أجل تعظيم مناهجها) بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨٨). يستدل الباحث مما سبق، على وجود فجوة ما بين مستوى الإفصاح عن ملكية الأسهم ومكافآت مجلس الإدارة، وبين تلك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والممارسات الإدارية غير الأخلاقية، ويستدل من ذلك على وجود قناعة لدى المبحوثين الى الحاجة إلى تحسين مستوى الإفصاح عن كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع المحلي، واتباع سلوك أو ممارسات إدارية غير أخلاقية، من حيث إدراج مثل تلك البنود ضمن مستوى إفصاح الشركات المساهمة العامة الفلسطينة.

السؤال السادس: ما مدى تأثير تطبيق مبدأ(مسؤوليات مجلس الإدارة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

الجدول رقم(٧): مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	توفر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
١	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة	٤,٠٣	٠,٤٦	٨٠,٦%	مرتفعة
٢	يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والمراقبة	٣,٨٨	٠,٦٩	٧٧,٦%	مرتفعة
٣	يتم تحديد الهدف من الإفصاح قبل البدء بالتشغيل وإجراءات العمل	٣,٨٥	٠,٦٦	٧٧,١%	مرتفعة
٤	تقوم الشركة بتوفير وسائل الاتصال اللازمة لعملية الإفصاح	٣,٧١	٠,٦٨	٧٤,١%	مرتفعة
٥	يتم بذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة	٣,٦٨	٠,٧٧	٧٣,٥%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	٣,٨٣	٠,٥٠	٧٦,٦%	مرتفعة

تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أعلاه أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(٣,٨٣) والانحراف المعياري الكلي مقداره(٠,٥) بوزن نسبي(٧٦,٦%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة كانت مرتفعة. وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة) بمتوسط حسابي مقداره (٤,٠٣)، في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يتم بذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة) بمتوسط حسابي مقداره (٣,٦٨). يرى الباحث، رغم أنه لم تتوضح مسؤولية مجلس إدارة الشركة بمساهمتها اتجاه المسؤولية الاجتماعية سواء اتجاه المجتمع المحلي أو البيئة، إلا ان المجلس يلتزم بالقوانين والأنظمة الضابطة للشركات(كقانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني ٢٠٠٤، وقانون الشركات الأردني ١٩٦٤، ومدونة حوكمة الشركات الفلسطينية ٢٠٠٩) والتي تضمن حرص الشركات المساهمة العامة على مصالح الأطراف ذات المصلحة، والذي يضمن قيام المجلس بمسؤولياته اتجاه أنشطة الشركة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير لتطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تحليل الارتباطات لمتغيرات حوكمة الشركات(المتغيرات المستقلة) والمتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد تم قياس تلك العلاقات من خلال اختبار Correlation Matrix، وقد أظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(٨) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

		x1 وجود أساس محكم وفعال	x2 مبدأ حماية حقوق المساهمين	x3 مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين	x4 مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة	x5 مبدأ الإفصاح والشفافية	x6 مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	Y الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
x1 وجود أساس محكم وفعال	معامل بيرسون	١						
	مستوى الدلالة							
x2 مبدأ حماية حقوق المساهمين	معامل بيرسون	,٥٧٢	١					
	مستوى الدلالة	,٠٠٠						
x3 مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين	معامل بيرسون	,٤٧٠	,٥٨٣	١				
	مستوى الدلالة	,٠٠٥	,٠٠٠					
x4 مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة	معامل بيرسون	,٦٨٠	,٦٢٠	,٦٤٣	١			
	مستوى الدلالة	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠				
x5 مبدأ الإفصاح والشفافية	معامل بيرسون	,٧٥٦	,٦٧٤	,٥٢٣	,٧٢٩	١		
	مستوى الدلالة	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٢	,٠٠٠			
x6 مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	معامل بيرسون	,٧٣٩	,٥٩١	,٥٢٤	,٧٠٤	,٧٦٩	١	
	مستوى الدلالة	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠١	,٠٠٠	,٠٠٠		
	مستوى الدلالة	,٦٤٧	,٧٥٧	,٣٥٥	,٣١٤	,٧٥٣	,٢٦٦	
Y الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	معامل بيرسون	,٨٥٢	,٦٠٩	,٥١٧	,٧٦٥	,٩٠٢	,٧٧٦	١
	مستوى الدلالة	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٢	,٠٠٠	,٠٠٠	,٠٠٠	

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم(٨)، وجود ارتباطات دالة إحصائيا بين متغيرات حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط وجود علاقة طردية موجبة عالية دالة إحصائيا، مما يدل على احتمال وجود مشكلة الترابط الخطي بين متغيرات حوكمة الشركات ممثلة بمبدأ(وجود أساس محكم وفعال، مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) والمتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

من أجل فحص الفرضية السابقة، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد المبني على طريقة التجسير(Ridge Regression) والذي يستخدم في حالة وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة(Multicollinearity) ورغم وجود علاقات خطية بين المتغيرات، تلك المشكلة تعني بأن مقدر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سوف يفشل لعدم تحقق واحدة من الفرضيات الأساسية لطريقة (OLS)، وبالتالي سوف لا نحصل على مقدر يمتاز بخاصية(BLUE-Best Linear Unbiased Estimator)، ولأجل معالجة المشكلة والحصول على مقدرات تمتاز بخاصية(BLUE)، لابد من استخدام طريقة أسلوب (Ridge Regression) (Kutner et al. 2005؛ محمد، ٢٠١٠)، وذلك بناء على نموذج الانحدار التالي:

نموذج الانحدار:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 * X_1 + \beta_2 * X_2 + \beta_3 * X_3 + \beta_4 * X_4 + \beta_5 * X_5 + \beta_6 * X_6 + e.$$

حيث:

Y : المتغير التابع وهو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة بورصة فلسطين.

X_1 : وجود مبدأ أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات.

X_2 : توفر مبدأ حماية المساهمين والمستثمرين.

X_3 : توفر مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين.

X_4 : توفر مبدأ دعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة.

X_5 : توفر مبدأ الإفصاح والشفافية.

X_6 : توفر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

β_0, β_1 -β_6 هي ثوابت وتمثل معاملات نموذج الانحدار الخطي.

e: معامل الخطأ.

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار وتقدير النموذج:

جدول (٩)نتائج معاملات الانحدار المتعدد المبني على طريقة التجسير(Ridge Regression)

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta المعياري	الخطأ المعياري S. E	قيمة اختبار (ف) F	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	معامل تضخم التباين قبل التجسير (VIF)	معامل تضخم التباين بعد التجسير (VIF)
X1: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	٠,٢٥٤	٠,٢٤٣	٠,٠٣٩	٣٨,١٠٨	٠,٠٠٠	١٠٥,٠٩٥	٠,٣٤٧
X2: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	٠,١١٨	٠,٠٨٤	٠,٠٤٩	٢,٩٥٩	٠,٠٩٧	١٤٠,٣٠٣	٠,٥٤١
X3: توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	٠,٠١٨	٠,٠١١	٠,٠٤٧	٠,٠٥٧	٠,٨١٣	١٥٦,٢٩٢	٠,٥٤٣
X4: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	٠,١٨١	٠,١٣٨	٠,٠٣٦	١٥,٠٣٧	٠,٠٠١	١٧٣,٩١٧	٠,٣٤٨
X5: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	٠,٢٢٣	٠,٢٧٣	٠,٠٤٠	٤٥,٩٢٠	٠,٠٠٠	٥٤,١٧٠	٠,٢٩٧
X6: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	٠,١٣٨	٠,١١٠	٠,٠٣٣	١٠,٨١٠	٠,٠٠٣	١٦٧,١٦٥	٠,٣٤٩
ثابت الانحدار=-٠,١٣٦ ، معامل التحديد(R^2)=٠,٨١٣ قيمة (F_ANOVA)=١٦,٨٠٥ ، sig.=٠,٠٠٠							
فحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي P-Value(k-s test)= ٠,٨٠٧							

المتغير التابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

نموذج الانحدار المقدر:

$$\hat{Y} = -0,136 + 0,254 * X_1 + 0,118 * X_2 + 0,018 * X_3 + 0,181 * X_4 + 0,223 * X_5 + 0,138 * X_6$$

من جدول نتائج تحليل الانحدار السابق رقم(٩)، يلاحظ بان معاملات تضخم التباين قبل المعالجة جميعها أكبر من قيمة ١٠، مما يدل على وجود مشكلة الترابط الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة في تحليل الانحدار، ومن نتائج مصفوفة معاملات الارتباط أعلاه يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائيا بين المتغيرات المستقلة، مما يدل أيضا على وجود مشكلة الترابط الخطي والتي تم معالجتها بطريقة الانحدار المتعدد المبني على طريقة التجسير (Ridge Regression).

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة ف(F_ANOVA) دالة إحصائيا(مستوى الدلالة Sig. أقل من ٠,٠٥) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل الانحدار الخطي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة، وأن معامل التحديد(R^2)=٠,٨١٣ وهو القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن المتغيرات المستقلة مبادئ حوكمة الشركات(وجود أساس محكم وفعال، مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) التي دخلت النموذج قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع(الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) بنسبة ٨١,٣%، وباقي التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار. كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي(K-S Test) غير دال إحصائيا مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزي الطبيعي، كذلك يتضح بأن معاملات تضخم التباين جميعها أقل من ١٠ مما يدل على أنه تم التخلص من مشكلة الترابط الخطي(Multicollinearity) في النموذج المقدر(Kutner et al. 2005؛صافي، ٢٠١٥).

ومن نتائج الجدول السابق رقم (٩) يمكن فحص الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: يؤثر توفر مبدأ أساس محكم وفعال على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق رقم(٩) يستنتج قبول الفرضية الفرعية الأولى مما يدل على أنه يؤثر وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=٠,٠٠٠<٠,٠٥، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =٠,٢٥٤)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة مما يدل على أن الأثر كان طرديا، أي كلما زادت نسبة تطبيق مبدأ وجود أساس محكم وفعال زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. تلك النتيجة تتوافق مع دراسة (Mohammad et al. 2016; Hazen, 2020).

الفرضية الثانية: يؤثر توفر مبدأ حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق رقم(٩)، يستنتج رفض الفرضية الفرعية الثانية مما يدل على أنه لا يؤثر توفر مقوم حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(مستوى الدلالة=٠,٠٩٧>٠,٠٥، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =٠,١١٨). تلك النتيجة تتوافق مع دراسة(الكبجي، ٢٠١٩ ؛ Hunjra et al. 2020؛ أبو عواد، الكبجي، ٢٠١٤)

الفرضية الثالثة: يؤثر توفر مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق رقم(٩)، يستنتج رفض الفرضية الفرعية الثالثة مما يدل على أنه لا يؤثر توفر مقوم المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(مستوى الدلالة=٠,٨١٣>٠,٠٥، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =٠,٠١٨). تلك النتيجة لا تتوافق مع دراسة(عيسى، ٢٠١٩ ; Yiwei et al. 2017)، لكنها تتوافق مع دراسة (الكبجي، ٢٠١٩).

الفرضية الرابعة: يؤثر توفر مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق رقم(٩)، يستنتج قبول الفرضية الفرعية الرابعة مما يدل على أنه يؤثر توفر مقوم يدعم دور أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(مستوى الدلالة=٠,٠٠١>٠,٠٥، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =٠,١٨١)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة، مما يدل على أن الأثر كان طرديا، أي أن كلما زادت نسبة دور أصحاب المصالح في الشركة زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Alkababji, 2014; Yiwei et al. 2017)

الفرضية الخامسة: يؤثر توفر مبدأ الإفصاح و الشفافية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق رقم(٩)، يستنتج قبول الفرضية الفرعية الخامسة مما يدل على أنه يؤثر توفر مقوم الإفصاح والشفافية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بروصة فلسطين(مستوى الدلالة=٠,٠٠٠>٠,٠٥، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =٠,٢٢٣)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة، مما يدل على أن الأثر كان طرديا، أي كلما زادت نسبة الشفافية في الشركة زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Alkababji, ٢٠١٤; Hunjra et al. ٢٠٢٠).

الفرضية السادسة: يؤثر توفر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

من الجدول السابق رقم(٩)، يستنتج قبول الفرضية الفرعية السادسة مما يدل على أنه يؤثر توفر مقوم مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(مستوى الدلالة=٠,٠٠٣<٠,٠٥، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =٠,١٣٨)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة مما يدل على أن الأثر كان طرديا، أي كلما زادت نسبة التزام مجلس الادارة بالقيام بمسؤولياته في الشركة زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة(Mohammad et al. ٢٠١٦؛ الكبيجي، ٢٠١٩).

كما يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار السابق وفق الجدول رقم(٩)، بأن أكثر المتغيرات تأثيرا على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين هو المتغير X_5: توفر مقوم الإفصاح والشفافية(معامل Beta المعياري=٠,٢٧٣)، يليه X_1: وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات(معامل Beta المعياري=٠,٢٤٣)، يليه X_4: توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة(معامل Beta المعياري=٠,١٣٨)، يليه X_6: توفر مقوم مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة(معامل Beta المعياري=٠,١١٠).

النتائج والتوصيات:

النتائج: في ضوء الاطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. أظهرت النتائج أن أعلى نسبة إفصاح إجمالية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية كانت في قطاع البنوك بنسبة إجمالية (٣١,٥%)، وتحديدا بنسبة (٦٠%) لمؤشر المجتمع المحلي، وأقل نسبة إفصاح إجمالية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاعي الصناعة والاستثمار بنسبة إجمالية (٤,٥٤%، ٤,٦٣%) على التوالي، وتحديدا فيما يتعلق بمؤشر المنتج والعملاء، حيث لم تفصح أي شركة مساهمة فلسطينية من القطاعين عن أي عنصر من عناصر الإفصاح في هذا المجال، وقد يرجع ذلك إلى ضعف ثقافة الشركات في هذين القطاعين بالقضايا البيئية والاجتماعية، وغياب الممارسة التنظيمية بما تمثله من خطط وأهداف اجتماعية، وقضايا شهادات الجودة العالمية، ولوجود شركات محتكرة للمنتجات ضمن تلك القطاعات، ولغياب القوانين الملزمة والخاصة بقطاعات المساهمة ضمن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها اختيارية.

٢. على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المسجلة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد جاءت بمتوسط حسابي (٣,٦١)، فان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية ورسم مفاهيمها بشكل أعمق بما يخص القوانين والمتطلبات المجتمعية والبيئية. كما أن هناك تأثير إيجابي لتطبيق مبدأ وجود أساس محكم وفعال على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣. توفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، وهذا ما يراه المساهمين عند بند اطلاعهم على العمليات غير العادية بمتوسط حسابي (٣,٧٨)، الأمر الذي لم يؤثر بشكل مباشر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما قد يقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

٤. وجود تطبيقات بشأن توفر مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين التي تدعم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقد جاءت بمتوسط حسابي (٣,٨) بحيث ان صغار المساهمين منحوا الحقوق التي تمكنهم من الاطلاع بدورهم في تفعيل ومراقبة أنشطة الشركة اتجاه المجتمع والبيئة كسائر الأنشطة المهمة الأخرى، لكن توفر مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين ليست بالدرجة التي تدعم التأثير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينة.

٥. وجود دور لأصحاب المصالح في ممارسة الرقابة وفق ما ضمنته مدونة الحوكمة الفلسطينية ٢٠٠٩ ودون الاضرار بالمجتمع المحلي بمتوسط حسابي (٣,٦٤)، لكنها تعتبر غير كافية وبحاجة إلى ايجاد طرق لتشجيع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لجذب الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية لضمان استمرارية الشركات. كما أن هناك تأثير إيجابي لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٦. عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وقد جاءت بمتوسط حسابي متوسط بلغ (٣,٢٤)، مما يستدل على وجود فجوة ما بين مستوى الإفصاح عن ملكية الأسهم ومكافآت مجلس الإدارة، وبين تلك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والممارسات الإدارية غير الأخلاقية، كما أن هناك تأثير إيجابي لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة.

٧. هناك حرص من قبل مجلس ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية حول مسؤولياته في وضع خطط استراتيجية للإشراف والمراقبة اللازمة لمتابعه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقد جاءت بمتوسط حسابي (٣,٨٣)، كما أن هناك تأثير إيجابي لتطبيق مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الفلسطينة. رغم أنه لم تتوضح مسؤولية مجلس إدارة الشركة بمساهمتها اتجاه المسؤولية الاجتماعية سواء اتجاه المجتمع المحلي أو البيئة، إلا ان المجلس يلتزم بالقوانين والأنظمة الضابطة للشركات(كقانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني ٢٠٠٤، وقانون الشركات الأردني ١٩٦٤، ومدونة حوكمة الشركات الفلسطينية ٢٠٠٩) والتي تضمن حرص الشركات المساهمة العامة على مصالح الأطراف ذات المصلحة، والذي يضمن قيام المجلس بمسؤولياته اتجاه أنشطة الشركة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

١. تعزيز اهتمام إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وخصوصا قطاعي الصناعة والاستثمار، بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، بسبب الأثر الإيجابي المحتمل للشركات والمجتمع والبيئة، وعبر تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديهم، والتركيز على توحيد مصالحهم وتعزيزها اجتماعيا، من أجل تحقيق ميزة تنافسية للشركة.

٢. تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، وتشجيع إدارات الشركات المساهمة العامة على اعتماد قواعد الحوكمة في الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في المجتمع.

٣. العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح، مما يعزز من مصداقية وجودة التقارير المالية التي تخدم أغراض مستخدمي التقارير المالية.

٤. ضرورة تفعيل القوانين الناظمة التي تلزم الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة وفق قياسات مرتفعة، وتوجيه الشركات المساهمة العامة عبر صياغة أطر قانونية للمسؤولية الاجتماعية، لتحديد مخصصات انفاق الشركات في ذات المجال، وكذلك تعزيز الإفصاح عن العناصر المالية وغير المالية لبنود المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

- الاغا، عماد، (٢٠١١)، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- أبو عواد، بهاء، الكبيجي، مجدي، (٢٠١٤)، أثر الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية-دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد (٢١)، العدد (٣)،ص٥٢١-٥٥٦.
- أنور، نورا،(٢٠١٠)، المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مركز المديرين المصري، مصر. متاح على : https://tslibrary.org/wp-content/uploads/books/241.pdf
- الزامل، سليمان،(٢٠١٥) ، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- الساقي، سعدون، ونور، عبد الناصر، (٢٠٠٥)، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول في الإدارة بعنوان" المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الفترة ٦ تشرين الثاني، القاهرة، مصر.
- صافي، سمير،(٢٠١٥)، An Introduction to Analysis of Regression Models by EVIEWS، الجزء الثاني، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- عيسى، محمد، (٢٠١٩)، أثر الإفصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- فريد، أمينة، (٢٠١٤)، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة الجامعة، جامعة باجي مختار، الجزائر، العدد ١٦، المجلد ١.
- الكبيجي، مجدي وائل، (٢٠١٩)، دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية- دراسة ميدانية "، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلد(٣٩)، العدد (٢).
- الكبيجي، مجدي وائل،(٢٠١٨)، جودة المراجعة وأثرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة، مؤتمر مستجدات العلوم الإدارية والاقتصادية ودورها في تحسين أداء المؤسسات٧ -٢٠١٨ ، الجامعة الأردنية، عمان.
- محمد، رواء، (٢٠١٠)، استخدام انحدار الحرف (Ridge) لدراسة أثر بعض العوامل على المؤشر العام لسوق الأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٤، العراق.
- مدونة الحوكمة الفلسطينية،(٢٠٠٩) ،معهد الحوكمة الفلسطيني، متاحة على الموقع : http://www.pgi.ps

- Adams. A, (2004), "The ethical, social and environmental reporting performance portrayal gap", Accounting, Auditing & Accountability Journal 17(5), 731-757.
- Agrawal. A, & Chadha. S., (2004), " Corporate Governance and Accounting Scandals ", Working Paper, www.paper.ssrn.com.
- Alkababji. M , (2014), Voluntary Disclosure on Corporate Social Responsibility: A Study on the Annual Reports of Palestinian Corporations, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.2, No.4, pp.59-82.
- Azzoz. A, Khamees. B, (2016), The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earning Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan, Jordan Journal of Business Administration, Vol.12, No.1.
- Carroll. A,(1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business- Horizons, p 405.
- Cheng.Q, Lee.J, & Shevlin.T, (2015), Internal governance and real earnings management, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2666117
- Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2012-0048
- Hazen. T, (2020), Corporate and Securities Law Impact on Social Responsibility and Corporate Purpose, Boston College Law Review, Vol. 62, No. 3.
- Heenetigala.K ,& Armstrong.A, (2011), The Impact of Corporate Governance on Firm Performance in an Unstable Economic and Political Environment: Evidence from Sri Lanka, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1971927.
- Hossain, M, Islam, K. and Andrew, J. (2006): "Corporate Social and Environmental Disclosure in Developing Countries: Evidence from Bangladesh", Conference paper at Asian Pacific Conference on International Accounting Issues, Hawaii, Available at http://ro.uow.edu.au/Commpapers /179.

- Hunjra. A, Mehmood. R, & Tayachi.T, (2020), How Do Corporate Social Responsibility and Corporate Governance Affect Stock Price Crash Risk?, SSRN, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3538104
- Hussain. M,Hany. M, & Ehab. M, (2015), Corporate Governance, Firms 'Performance and Earnings Management: Evidence from German Listed Companies ,Canadian Academic Accounting Association (CAAA) Annual Conference, Electronic copy available at :http://ssrn.com/abstract=2538843.
- Kamran.S, (2014), The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan, The Lahore Journal of Economics 19 : 2 :pp. 27–70.
- Karagiorgos.T,(2010)," Corporate Social Responsibility and Financial Performance: An Empirical Analysis on Greek Companies" European Research Studied, Vol xIII, Issue(4),85-108.
- Kutner. M, Nachtsheism. C, Neter. J,& Li. W,(2005), Applied Linear Statistical Models, Fifth Edition, McGraw-Hill.
- La Porta.R, Lopez-de-Silanes.F ,Shleifer.A,& Vishny.R, (2000), Investor protection and corporate governance, Elsevier Science,Available at: http://scholar.harvard.edu/files/shleifer/files/ip_corpgov.pdf
- Mohammad.W , Wasiuzzaman.S & Salleh.N, (2016),"Board and audit committee effectiveness, ethnic diversification and earnings management: a study of the Malaysian manufacturing sector", Corporate Governance, Vol. 16 Iss 4 pp. 726 - 746, Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/CG-06-2015 0085
- Mwangi .I & Jerotich. J, (2013), The Relationship between Corporate Social Responsibility Practices and Financial Performance of Firms in the Manufacturing, Construction and Allied Sector of the Nairobi Securities Exchange. International Journal of Business, Humanities and Technology , 3 (2) , 81-90
- Okpara.J, (2011), "Corporate governance in a developing economy: barriers, issues, and implications for firms", Corporate Governance: The international journal of business in society, Vol. 11 Iss: 2, pp.184 – 199.
- Organization For Economic Co-operation and Development OECD, (2015), G20/OECD Principles of Corporate Governance, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en.
- Samy, M., Odemilin, G. and Bampton, R., (2010), "Corporate social responsibility: a strategy for sustainable business success. An analysis of 20 selected British companies", Corporate Governance 10(2), 203-217.
- Starks. T. (2009), Corporate Governance and Corporate Social Responsibility: What do Investors Care About? What Should Investors Care About?, The Financial Review, 44 (4), 461–468.
- Tangjitprom. N, (2013), The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management, International Journal of Economics and Finance; ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728, Published by Canadian Center of Science and Education Vol. 5, No. 3.
- -Yiwei .L , Mengfeng .G , Xiu-Ye Z ,& Lenny .K, (2017), The impact of environmental, social, and governance disclosure on firm value: The role of CEO power", The British Accounting Review, 50, 60-75.
- **Websites:**
- www.cipe.org
- www.hawkama.net
- www.pex.ps
- www.pma.ps